

Distr.: General
4 April 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٢٠ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

البرنامج ١٤

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

المحتويات

الصفحة

٢ التوجه العام
٣ البرنامج الفرعي ١ - تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية
٤ البرنامج الفرعي ٢ - تشجيع التجارة وتعبئة الأموال لأغراض التنمية
٥ البرنامج الفرعي ٣ - تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة
٦ البرنامج الفرعي ٤ - تعزيز إدارة التنمية
٧ البرنامج الفرعي ٥ - تسخير المعلومات لأغراض التنمية
٨ البرنامج الفرعي ٦ - تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين
١٠ البرنامج الفرعي ٧ - تشجيع النهوض بالمرأة
١٠ البرنامج الفرعي ٨ - دعم أنشطة التنمية دون الإقليمية
١٢ الولايات التشريعية

* A/55/50.

التوجه العام

١٤-٤ وستنتظم الاستراتيجية العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا حول ثمانية برامج فرعية مترابطة يكمل بعضها بعضا يستهدف تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تهيئة بيئة أفضل لرفع مستويات الاستثمار في القطاعات الاجتماعية وتحديد أهداف هذا الاستثمار على نحو أفضل؛

(ب) إدماج الشواغل السكانية والبيئية والعلمية والتكنولوجية والزراعية في صميم الأطر والسياسات الوطنية للتخطيط الإنمائي والحد من الفقر؛

(ج) تعزيز قدرة أفريقيا على المنافسة دوليا في مجالي التجارة والتمويل؛

(د) تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين - باعتبارهما خطوة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

(هـ) تعزيز الإدارة الحكومية السليمة؛

(و) تنمية وتعزيز قدرة أفريقيا على المشاركة في النظام العالمي للمعلومات والمعرفة وتطويره لحل مشاكلها الإنمائية؛

(ز) تشجيع المساواة بين الجنسين.

١٤-٥ ويقوم هيكل هذا البرنامج على الأولويات المحددة في التوجيهات الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٦ كما يعكس هذه الأولويات. وفي أعقاب قرار اتخذه مؤتمر الوزراء في عام ١٩٩٩ بشأن ضرورة التشديد على مسائل التجارة والمالية في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يُقترح برنامج فرعي جديد بشأن تعزيز التجارة وتعبئة الأموال لأغراض التنمية.

١٤-١ الهدف الرئيسي للتنمية في أفريقيا هو الحد من الفقر، وهو هدف أعيد تأكيده في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، والذي حدد هدفا يتمثل في الحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولكي تحقق أفريقيا هذا الهدف، يجب ألا يقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن ٧ في المائة سنويا، ويجب اتباع سياسات متوازنة لمعالجة مسائل محددة، كتوزيع الدخل وطرق الإنتاج المستوعبة لليد العاملة، مع مراعاة الطابع المتعدد الأبعاد للفقر.

١٤-٢ ورغم أن كثيرا من الاقتصادات الأفريقية يطرأ عليها نمو منذ منتصف التسعينات، بالمقارنة بالركود شهدته في العقد الماضي، فإن معدل هذا النمو ليس كافيا لبلوغ أهداف الحد من الفقر التي حددها مؤتمر القمة الاجتماعية. ولهذا تتمثل التحديات الرئيسية الماثلة أمام مقرري السياسات في تدعيم الإصلاحات الاقتصادية والإسراع بالنمو الاقتصادي ومواصلته. ولهذا البرنامج، الذي سنتفذه اللجنة الاقتصادية في أفريقيا، هدف عام وهو مساعدة البلدان الأفريقية على النهوض بتلك التحديات، بمعنى تعميق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإسراع بالتنمية ومواصلتها.

١٤-٣ ويستمد البرنامج ولايته من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٨، الذي نشأت بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد صيغت هذه الولاية بمزيد من التفصيل في عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي قرارات اللجنة ٧١٨ (د-٢٦)؛ و ٧٢٦ (د-٢٧)؛ و ٧٧٩ (د-٢٩)؛ و ٨٠٩ (د-٣١).

١٤-٦ وسيجري في هذه الاستراتيجية التركيز على ما يلي:

البرنامج الفرعي ١ تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية

الهدف

١٤-٨ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية واجتماعية مناسبة لتتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المطرد وتعزيز قدرتها على وضع وتنفيذ تدابير تستهدف الحد من الفقر في تلك البلدان.

الاستراتيجية

١٤-٩ شعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وسيجري اتباع الاستراتيجية التالية:

(أ) في مجال تحليل سياسات الاقتصاد الكلي - سيجري رصد الاتجاهات الاقتصادية في المنطقة، كما سيتم وضع مؤشرات لقياس مدى استدامة السياسة العامة والأداء الاقتصادي للدول الأعضاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتم أخذ الدعم شكل إعداد دراسات قطرية وورقات بحثية وورقات تجميعية تحليلية وحلقات دراسية ومؤتمرات وتقديم المشورة التقنية، وستتضمن هذه المشورة التقنية توفير التدريب للدول الأعضاء في وضع سياسات مناسبة استجابة للتطورات الإقليمية والعالمية والراهنة والطارئة؛ ووضع أو تعزيز الإطار المؤسسي لإدارة اقتصادية أفضل؛ وتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين بلدان المنطقة؛

(ب) في مجال السياسة الاجتماعية والحد من الفقر - سيجري بصفة مستمرة رصد وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الإقليمية والعالمية للتنمية الاجتماعية. وستتضمن المساعدة المقدمة في هذا الصدد إعداد دراسات قطرية، وإجراء بحوث وتحليل، وعقد حلقات دراسية بشأن السياسة العامة، وعقد مؤتمرات، وتوفير المشورة التقنية، بما في

(أ) تقديم المساعدة إلى بلدان المنطقة لوضع وتنفيذ السياسات التي تمكنها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها التغيرات الطارئة على الاقتصاد الإقليمي والعالمي وإنشاء مؤسسات للإدارة الاقتصادية الوطنية في هذه البلدان أو تعزيز الموجود من تلك المؤسسات؛

(ب) وتبادل المعلومات والخبرات، وخاصة أفضل الممارسات، بين بلدان المنطقة؛

(ج) وإجراء البحوث والتحليل بشأن آثار الاتجاهات العالمية على التنمية في المنطقة؛

(د) وتعزيز دور اللجنة باعتبارها ملتقى لتبادل الأفكار الإنمائية وطرفاً فاعلاً في التنسيق الإقليمي فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية.

١٤-٧ ولدى تنفيذ البرنامج، ستتوخى الاستراتيجية الانتقائية في تغطية المسائل، أخذه في الاعتبار المزايا النسبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والدعم التكميلي المقدم من شركاء آخرين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في سبيل تحقيق ذات الأهداف أو أهداف متصلة بها. وبهذا ستسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع غيرها من الوكالات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، من أجل تحقيق المزيد من التساوق والفعالية. وستستخدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في بذلها لهذا الجهد، عدداً من الآليات القائمة، بما فيها اجتماع التشاور الإقليمي السنوي لوكالات الأمم المتحدة في أفريقيا، والاجتماع السنوي للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاجتماع السنوي لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، وذلك للاستفادة إلى أقصى حد من موارد اللجنة.

استراتيجيات للتعامل مع العولمة الاقتصادية ووضع سياسات واستراتيجيات لتحسين القدرة على المنافسة واجتذاب الاستثمارات في قطاعات صناعية مختارة؛ وتعزيز الموقف التفاوضي للبلدان الأفريقية داخل منظمة التجارة العالمية وقدرتها على إدارة الديون والتفاوض عليها، فضلا عن قدرتها على التجارة فيما بين بلدان المنطقة باعتبارها خطوة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الاستراتيجية

١٤-١٣ شعبة الإدارة والمالية هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وسيجري اتباع الاستراتيجية التالية:

(أ) في مجال التجارة والتعاون - ستركز الأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها في هذا المجال على تزويد الدول الأعضاء بتحليل للمسائل المتصلة بالتجارة يستند إلى بحوث جيدة، وتعزيز التجارة فيما بين بلدان المنطقة والتجارة العالمية. وسيستهدف الجهد التحليلي والعملية أموراً منها تسليط الضوء على الفرص والتحديات المصادفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتعزيز المهارات التفاوضية والموقف التفاوضي لأفريقيا في التجارة الدولية، وتحديد عناصر القدرة التنافسية التي ستعجل بمشاركة أفريقيا في التجارة الدولية. وستُعالج بصفة مستمرة المسائل المتصلة بالتغيرات والتحديات العالمية، وخاصة اتفاقات منظمة التجارة العالمية والترتيبات المتفق عليها بين بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي، والتي حلت محل اتفاقية لومي الرابعة، وآثار تلك الاتفاقات والترتيبات على الاقتصادات الأفريقية والتكامل بين بلدان المنطقة؛

(ب) وفي مجال تعبئة الأموال لأغراض التنمية -

سيجري بصفة مستمرة تحليل الآثار التي تلحق بالبلدان الأفريقية نتيجة للتطورات الطارئة على النظام المالي الدولي

ذلك التدريب لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وسيضمن عنصر مهم من عناصر الجهد المبذول في هذا المجال اتخاذ تدابير للدعوة لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر، مع التركيز بوجه خاص على زيادة فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك دعم أنشطة القطاع غير الرسمي، و برامج تطوير وإكساب المهارات لتمكين الفقراء، وتحسين الطريقة التي تقدم بها الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تستهدف أضعف الفئات والفئات المحرومة، وتوعية مقرري السياسات بالتحديات الإنمائية التي يسببها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من أجل التشجيع على وضع سياسات مناسبة لمواجهة هذا الوباء على الصعيدين الوطني والإقليمي.

الإنجازات المرتقبة

١٤-١٠ تشمل الإنجازات المرتقبة زيادة في عدد سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر التي تضعها وتنفذها بلدان المنطقة؛ وتحسن قدرة الدول الأعضاء على وضع السياسات الاقتصادية والإدارة الاقتصادية.

مؤشرات الإنجاز

١٤-١١ سيكون من بين مؤشرات الإنجاز عدد السياسات والاستراتيجيات الخاصة التي اعتمدها الدول الأعضاء وأسهمت في اطراد النمو نتيجة لأنشطة الدعوة التي تضطلع بها اللجنة، وعدد البلدان التي وضعت ونفذت سياسات واستراتيجيات لمكافحة الفقر بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

البرنامج الفرعي ٢

تشجيع التجارة وتعبئة الأموال لأغراض التنمية

الهدف

١٤-١٢ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي في تعزيز قدرة البلدان الأفريقية، وخاصة أقلها نمواً، على وضع وتنفيذ

الإنجازات المرتقبة

١٤-١٤ ستشمل الإنجازات المرتقبة زيادة تعبئة الموارد المالية للتنمية في أفريقيا؛ وزيادة التجارة والاستثمار، وإحراز المزيد من النجاح في المفاوضات التجارية الجارية في سياق متابعة المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية؛ وتحسين إدارة الديون في البلدان الأفريقية.

مؤشرات الإنجاز

١٥-١٤ ستشمل مؤشرات الإنجاز اعتماد سياسات وتدابير من التي دعت إليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأدت إلى زيادة قدرة البلدان الأفريقية على المنافسة في التجارة الدولية، وتحقيق زيادة كبيرة في التدفقات المالية إلى بلدان المنطقة وخفض الديون، وخاصة ديون أقل البلدان نمواً؛ وعدد البلدان التي اعتمدت سياسات للاستثمار وتحرير التجارة تتضمن إلغاء الحواجز المادية وغير المادية.

البرنامج الفرعي ٣

تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

الهدف

١٦-١٤ تكمن أهداف هذا البرنامج الفرعي في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع ترتيبات مؤسسية وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية من شأنها أن تعزز الصلات بين السلسلة المترابطة للأمن الغذائي والسكان والبيئة، والمستوطنات البشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ والإسهام في بناء قدرات البلدان الأفريقية على استخدام العلم والتكنولوجيا لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

الاستراتيجية

١٧-١٤ وتقع المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي، على عاتق شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وستتبع الاستراتيجية التالية:

كما سيجري توفير محفل لمقرري السياسات الأفارقة لتمكينهم من بلورة رؤاهم فيما يتعلق بمسائل التمويل الدولي. وستقدّم المساعدة في التوعية بدور التمويل الصغير في تنمية القطاع الخاص، وفي دعم تقييم الاحتياجات في مجال تطوير أسواق رأس المال وأسواق الأوراق المالية في أفريقيا، وفي تعزيز إصلاح القطاع المالي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وتعبئة المدخرات المحلية لأغراض التنمية. وستجرى دراسات ومؤتمرات وحلقات عمل للإسهام في تحليل ومناقشة مشكلة الديون الأفريقية وآثارها على التنمية في أفريقيا؛

(ج) وفي مجال تنمية القطاع الخاص - ستُعزّز قدرة البلدان الأفريقية على المنافسة عن طريق تشجيع السياسات والإجراءات التي تسهم في تنويع اقتصاد المنطقة، وبخاصة عن طريق الخصخصة والتنمية الصناعية. وستشمل الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال تيسير تبادل المعلومات وخبرات النماذج الناجحة لتنمية القطاع الخاص في إطار للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك تسهيل التواصل بين المؤسسات الأفريقية والآسيوية ومؤسسات أمريكا اللاتينية. كما ستركز الجهود على تدعيم الصلات بين مجتمعات الأعمال التجارية ودوائر البحوث لتعزيز استجابتها لدعم القطاع الخاص في أفريقيا؛

(د) وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية - سيجري تحليل المسائل المتصلة بالحالة الخاصة لتلك البلدان دعماً لتنميتها. وستقدّم المساعدة في مواءمة ترتيبات التعاون الإقليمي مع شروط النظام التجاري العالمي؛ ودعم الجهود المبذولة في سبيل الإصلاح الاقتصادي وزيادة كفاءة تعبئة واستخدام الموارد، وتشجيع التجارة والاستثمار داخل المنطقة.

إدارة وأثر العلم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء وتطوير ونشر أفضل الممارسات التي يمكن أن تستخلص منها الدروس لكفالة الأمن الغذائي.

الإجازات المرتقبة

١٤-١٨ تتضمن الإجازات المرتقبة تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات بشأن السلسلة المترابطة للأمن الغذائي والسكان والبيئة؛ وتطبيق العلم والتكنولوجيا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

مؤشرات الإنجاز

١٤-١٩ ستشمل مؤشرات الإنجاز عدد البلدان التي اعتمدت نموذج السكان والبيئة والتنمية والزراعة؛ والسياسات والتدابير المحددة المتعلقة بتطبيق العلم والتكنولوجيا عند معالجة مسائل السلسلة المترابطة بفضيل المساعدة التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

البرنامج الفرعي ٤

تعزيز إدارة التنمية

الهدف

١٤-٢٠ تكمن أهداف هذا البرنامج الفرعي في تعزيز قدرات القطاع العام على تحقيق إدارة فعالة؛ وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على المشاركة في عملية التنمية والإدارة.

الاستراتيجية

١٤-٢١ تقع مسؤولية هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة إدارة التنمية. وستتبع الاستراتيجية التالية:

(أ) في ميدان المشاركة الشعبية - سينصب التركيز الرئيسي على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لجهات المجتمع المدني الفاعلة على وضع برامج ذات أثر

(أ) في ميدان السلسلة المترابطة للسكان والزراعة والبيئة - سيوجه الاهتمام نحو معالجة التحديات التي فرضها التفاعل الناجم عن النمو السكاني السريع والتدهور البيئي وانعدام الأمن الغذائي. وتتضمن الأنشطة في هذا الميدان رصد تنفيذ إعلان داكار ونغور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة (١٩٩٢) وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٩)؛ وتقييم حالة التحول الديمغرافي؛ ورصد العلاقات بين الصحة الإنجابية للمرأة والأمن الغذائي؛ ووضع برنامج إقليمي للمعلومات السكانية ونشر نموذج المحاكاة بالحاسوب بين السكان والبيئة والتنمية والزراعة، ومما سيساعد الدول الأعضاء على تحليل وفهم النتائج وخيارات السياسة العامة المتاحة لمعالجة مسائل محددة في جانب أو أكثر من الجوانب المتعلقة بالسلسلة المترابطة. ومن خلال تطبيق تحليل وإسقاط علميين لعدة تخصصات، يتمكن النموذج من إلقاء الضوء على مسائل هامة في السياسة العامة، مثل أثر الزيادة الكبيرة لمستوى التعليم على معدلات الخصوبة، وأثر ارتفاع معدلات الوفيات نتيجة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وأثر ارتفاع مستوى التعليم الريفي على زراعة الأراضي الحدية؛ وأثر استخدام الأسمدة المتزايدة على كل من الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي؛

(ب) وفي ميدان العلم والتكنولوجيا - نظرا للدور الهام للعلم والتكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ستقدم المساعدة للدول الأعضاء لتمكينها من فهم خياراتها الإنمائية وحسمها عند معالجة السلسلة المترابطة والمسائل الإنمائية ذات الصلة. وستركز المساعدة على توسيع نطاق شبكات الخبرات العلمية والتكنولوجية الموجودة في القارة وعلى بناء قواعد بيانات ترمي إلى تسهيل عملية حصول أعضاء الشبكة على المعلومات والموارد المتاحة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ وتعزيز

ووضع المعايير والمدونات والمؤشرات ذات الصلة للمراقبة؛ وتعزيز الشعور بالمسؤولية والملكية والمساءلة والشفافية في إدارة القطاع العام؛ وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على المشاركة في العمليتين الديموقراطية والبيئية في المنطقة؛ وتيسير عمليات التفاعل فيما بين كل من القطاع العام والخاص وغير الحكومي.

مؤشرات الإنجاز

٢٣-١٤ تشمل مؤشرات الإنجاز إيرادات المؤسسات الخاصة بدعم مساهلة موظفي القطاع العام، والتي أنشأها البلدان أو عززتها بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والزيادة في عدد البلدان التي تقوم باتخاذ إجراءات لتحسين الشفافية تسفر عن تقديم تقارير كثيرة عن الموارد العامة واستخدامها على نحو أفضل؛ مما يؤدي إلى اعتماد استنتاجات أو توصيات يتفق بشأنها من أجل زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليتي التنمية والإدارة نتيجة لتعزيز الحوار بين كبار موظفي القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء.

البرنامج الفرعي ٥

تسخير المعلومات لأغراض التنمية

الهدف

٢٤-١٤ يكمن الهدف من هذا البرنامج الفرعي في تعزيز القدرات الوطنية على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. بما في ذلك تعزيز القدرات على وضع واستخدام قواعد البيانات الإحصائية والبيولوجرافية والمرجعية والمكانية بوصفها أدوات تدعم عملية اتخاذ القرار الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

الاستراتيجية

٢٥-١٤ وتضطلع شعبة خدمات المعلومات الإنمائية بمسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي. وستتبع الاستراتيجيات التالية:

هادف على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في أفريقيا وإدارتها وتقييمها، وعلى تعزيز قدرات هذه الجهات على الاضطلاع بمهام رقابية في ميادين المساءلة والإدارة السليمة ومنع المنازعات وحلها، وفي مجال التنمية المجتمعية. وتشمل وسائل بناء القدرات، التي حددت إلى الآن عقد حلقات تدريبية وحلقات عمل في مجال الربط الشبكي؛ وتقديم المساعدة التقنية والدعم الاستشاري، وإدماج الأعمال المتصلة بمنظمات المجتمع المدني في التيار الرئيسي لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتيسير تبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني في أفريقيا من خلال عقد منتديات إقليمية ودون إقليمية. وستجرى دراسات أساسية لوضع مؤشرات لتقييم ورصد مشاركة منظمات المجتمع المدني في برامج التنمية؛

(ب) وفي ميدان إدارة القطاع العام - يوجه الاهتمام نحو تعزيز سياسات وتدابير لدعم دولة قادرة من خلال أنشطة ترمي إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية والإدارية للقطاع العام من أجل توفير خدمات أساسية على نحو يحقق الكفاية والفعالية من حيث التكلفة وتعزيز الأساليب المتعارف عليها لتقديم خدمات القطاع العام في أفريقيا والمساءلة بشأنها. وإدراكا لأثر الإدارة على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، تركز الجهود على تطوير العمليات المؤسسية لاتخاذ خطوات إرشادية ولوضع مؤشرات سليمة لرصد التقدم المحرز نحو وضع قواعد للإدارة السليمة في الميادين الرئيسية، لا سيما إدارة الشؤون الإدارية. كما أن الأنشطة ستتناول مسائل مثل سيادة القانون وتطبيقه وتعليم مديري القطاع العام عن بُعد وتدريب البرلمانين في مجال الإدارة السليمة.

الإنجازات المرتقبة

٢٢-١٤ تتضمن الإنجازات المرتقبة تعزيز الوعي بأهمية شراكة القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية والحكم السليم

الأعضاء لإقامة هياكل أساسية وطنية للمعلومات الجغرافية تلي على نحو فعال احتياجات سائر القطاعات الإنمائية، مثل الموارد الطبيعية والبيئة والأمن الغذائي وإصلاح الأراضي والهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، والمستوطنات البشرية والصحة والتعليم والطاقة والسياحة؛

(د) وفي ميدان تطوير المكتبات - ستقدم مساعدة لإقامة شبكة للمكتبات ومراكز المعلومات في الدول الأعضاء؛ ولبناء قدرات لإدارة المعلومات في المنطقة وتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في ميدان تطوير المكتبات.

الإنجازات المرتقبة

٢٦-١٤ تشمل الإنجازات المرتقبة زيادة ربط البلدان الأفريقية بشبكة الإنترنت وزيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وتوافر البيانات الإحصائية المحسنة والموثوقة في الوقت المناسب من أجل اتخاذ قرارات فعالة.

مؤشرات الإنجاز

٢٧-١٤ تشمل مؤشرات الإنجاز حصر خطط واستراتيجيات الهياكل الوطنية الأساسية للمعلومات والاتصالات التي اعتمدها البلدان الأفريقية؛ الزيادة في عدد الجهات المضيفة للإنترنت والبلدان التي لها وصلات مباشرة؛ وعدد البلدان التي كان من الممكن أن تحسّن شبكاتها الإحصائية، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مما يسمح بجمع ونشر بيانات موثوقة في الوقت المناسب.

البرنامج الفرعي ٦

تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين

الهدف

٢٨-١٤ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي في المنطقة، مع التركيز بصورة

(أ) في ميدان التنمية الإحصائية - سيركز الاهتمام على تعزيز الهياكل الأساسية والقدرات الإحصائية على جمع البيانات، ومعالجتها وتحليلها ونشرها في أفريقيا. وتشمل الأنشطة ذات الصلة مواءمة وتنسيق البرامج والأساليب والمفاهيم والمعايير؛ ووضع نظم معلومات وطنية ودون إقليمية وإقليمية والربط فيما بينها عن طريق الشبكات؛

(ب) وفي ميدان تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية - تركز الجهود على تقديم المساعدة للدول الأعضاء لتطوير هياكلها الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات ووضع خططها في هذا الشأن، وكذلك نظم الاتصالات الإقليمية من أجل تبادل المعلومات داخل أفريقيا ومع باقي أنحاء العالم. وسيتم ذلك من خلال إقامة هياكل أساسية منصفة لزيادة تسهيل وصول المجتمعات المحلية إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتشمل النشاطات الأخرى تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا سيما في القطاعات الرئيسية، مثل الصحة (مثل شبكات المعالجة عن بُعد والمعلومات الصحية المجتمعية)، والتعليم (كالتعليم عن بُعد والتعليم من خلال شبكة الإنترنت وبناء شبكات مدرسية) والتجارة الإلكترونية وتطوير المضمون مع التركيز على بناء القدرات على تنظيم المعلومات وإدارتها وتحديد مصدرها في مجال التنمية في أفريقيا على الصعيد العالمي؛

(ج) وفي ميدان المعلومات الجغرافية - يركز الاهتمام على رفع مستوى الوعي بأهمية نظم المعلومات الجغرافية الوطنية بغية تشجيع الحكومات والمجتمعات الأفريقية على توظيف الأموال في إنتاج بيانات الأرضية والمحافظة عليها وإدارتها، وكذلك تعزيز وضع مجموعات بيانات ومعايير بيانية موحدة لإتاحة المعلومات الهامة للحكومة ولعمامة الجمهور. وتقدم المساعدة، في هذا السياق، إلى الدول

المعدنية وموارد الطاقة الضخمة المتوفرة لديها، من خلال التعاون الإقليمي الفعال. وبالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والقطاع الخاص، سوف تركز الاستراتيجية على بناء القدرات والاستخدام المشترك للهياكل الأساسية وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في قطاع المناجم سعياً لتحسين قدرة أفريقيا على التنافس في التجارة الدولية.

(ج) في مجال تنمية موارد المياه وإدارتها - سيتم تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء وإلى منظماتها الحكومية الدولية لمعالجة المشاكل والتحديات الناجمة عن تخلف قطاع الموارد المائية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وسيتركز الاهتمام على تعزيز منظمات أحواض الأنهار/البحيرات الموجودة وتوطيد التعاون بين الدول من خلال إقامة آليات لهذا التعاون في الأماكن التي لا توجد فيها، لاستغلال موارد المياه العابرة للحدود؛ وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجالات تنمية وإدارة الموارد المائية والري والمرافق الصحية وتوفير المياه النظيفة.

(د) في مجال تنمية النقل والاتصالات - سيتم دعم التكامل المادي في أفريقيا عن طريق تسهيل إنشاء نظام نقل فعال ومأمون ومعقول وجيد للإدارة. وستركز الأنشطة على تنفيذ إطار العمل الذي اعتمده وزراء النقل والاتصالات الأفريقيون في عام ١٩٩٧ لبناء شبكات تتسم بالكفاءة وفعالية للتكاليف للنقل في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين. وسيتم التركيز على الإصلاحات في مجال السياسات، وبناء القدرات، وقضايا تدهور البيئة المتصلة بالسلامة والأمن؛ ونظم إدارة المعلومات، بما فيها خدمات التسويق والترويج. ومن المتوقع في هذا السياق زيادة توطيد الشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات

أساسية على المسائل المتعلقة بالسياسات وتنمية الهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بها في قطاعات النقل والاتصالات والمناجم والطاقة وموارد المياه. أما المسائل الفنية التجارية والمالية والمتعلقة بالاستثمار فتعالج في البرنامج الفرعي ٢، المعنون تشجيع التجارة وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية.

الاستراتيجية

٢٩-١٤ يعهد بمسؤولية البرنامج الفرعي إلى شعبة التعاون والتكامل الإقليميين. وستتبع الاستراتيجية التالية:

(أ) الجوانب المتعلقة بالسياسات والجوانب المؤسسية للتعاون والتكامل الإقليميين - سيولي البرنامج عناية خاصة للأنشطة التي نفذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي ضمن إطار أمانة مشتركة أنشئت بموجب قرار اتخذته مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٨٩، لتوفير الدعم التقني والمؤسسي لإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية، بينما دخلت عملية تنفيذ معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية مرحلتها الثانية التي تركز على تثبيت الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتعزيز التكامل القطاعي على الصعيدين الإقليمي والقاري في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والمال والتمويل والنقل والاتصالات. وبالإضافة إلى الترتيبات المؤسسية، ستتم مواءمة السياسات الوطنية والإقليمية لدعم التكامل الإقليمي ولخلق وصلة بينية متينة بين عملية التكامل الإقليمي وضرورة المشاركة بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي. وستجرى أبحاث ودراسات تحليلية لرصد حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا.

(ب) في مجال التنمية واستخدام الموارد المعدنية ومصادر الطاقة - سيتم التركيز على تقديم المساعدة للدول الأعضاء في اعتماد السياسات الهادفة إلى تسخير الموارد

بالقضايا الجنسانية. وتشمل الأنشطة المحددة التي ستنفذ تعزيز تحليل السياسات والدعوة؛ خلق التوعية الجنسانية والتأثير على أولويات السياسات العامة دعماً للنهوض بالمرأة؛ وضع مؤشرات لرصد تنفيذ مناهج العمل الإقليمية والعالمية؛ تعزيز دور المرأة في إقامة السلم؛ صياغة إطار لبناء القدرات في مجال إدماج القضايا الجنسانية في التيار الرئيسي. وستشمل الأنشطة أيضاً رصد تنفيذ خطط العمل الإقليمية والعالمية، وخاصة إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥) والموقف الأفريقي المشترك للنهوض بالمرأة.

الإجازات المرتقبة

٣٤-١٤ تشمل الإجازات المتوقعة زيادة الوعي بضرورة إدماج المنظور الجنساني في سياسات وبرامج التنمية الوطنية، بما في ذلك عمليات الموازنة؛ والتدريب الفعال لكبار المسؤولين من المؤسسات الوطنية في مجال التحليل الجنساني وصوغ السياسات.

مؤشرات الإنجاز

٣٥-١٤ تشمل مؤشرات الإنجاز تعداد الآليات المؤسسية الوطنية التي يتم تأسيسها أو تقويتها والمكرسة للنهوض بالمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية؛ عدد البلدان التي تعيد النظر في التشريعات الوطنية أو تعدلها للقضاء على التحيزات السلبية ضد المرأة؛ وعدد البلدان التي تقرر أو تنفذ تدابير أو سياسات إدماج القضايا الجنسانية في عملياتها الاقتصادية.

البرنامج الفرعي ٨

دعم أنشطة التنمية دون الإقليمية

الهدف

٣٦-١٤ يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي في تعزيز المواءمة بين السياسات الوطنية في مختلف القطاعات

الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى.

الإجازات المرتقبة

٣٠-١٤ تشمل الإجازات المرتقبة تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج لتحقيق مزيد من الاستفادة لعملية التكامل الإقليمي.

مؤشرات الإنجاز

٣١-١٤ تشمل مؤشرات الإنجاز عدد البلدان التي تكون قد وضعت ونفذت برامج لتعزيز التكامل والتعاون؛ الزيادة في عدد تدابير التعاون القطاعي داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية كل على حدة وبين الدول الأعضاء؛ عدد مجالات السياسات التي اعتمدت فيها الدول الأعضاء تدابير للحد من الحواجز التي تحول دون التعاون والتكامل الإقليميين أو إزالتها؛ تعداد السياسات والبرامج التي تعتمدها البلدان بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتصل بتنمية الموارد في مختلف القطاعات.

البرنامج الفرعي ٧

تشجيع النهوض بالمرأة

الهدف

٣٢-١٤ الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو إدماج المنظور الجنساني في التيار الرئيسي لسياسات وبرامج الدول الأعضاء وتعزيز تمكين المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الاستراتيجية

٣٣-١٤ يوظف المركز الأفريقي للمرأة بمسؤولية هذا البرنامج الفرعي. وستركز الاستراتيجية على الدعوة والحوار المتعلق بالسياسات والتواصل بين الشركاء فيما يتعلق

الإجازات المرتقبة ١٤-٣٨ تشمل الإجازات المرتقبة زيادة قدرة الجماعات الاقتصادية الوطنية. لدعم جهود التكامل على الصعيد دون الإقليمي، وتسهيل اعتماد وتنفيذ البرامج وتحقيق التكامل بين الأنظمة الاقتصادية الوطنية.

مؤشرات الإنجاز

١٤-٣٩ تشمل مؤشرات الإنجاز تعداد البروتوكولات والمعايير والقواعد المتعلقة بالتكامل والتي تعتمدها وتنفذها الدول الأعضاء على المستوى دون الإقليمي وعدد منتديات الحوار التي تعقدها المراكز الإنمائية دون الإقليمية.

الاستراتيجية

١٤-٣٧ ستقوم المراكز الإنمائية دون الإقليمية الخمسة التي توجد مقارها في طنجة (المغرب) بالنسبة لأفريقيا الشمالية، ونيامي (النيجر) بأفريقيا الغربية، وياوندي (الكاميرون) بأفريقيا الوسطى، وكيغالي (رواندا) بأفريقيا الشرقية، ولوزاكا (زامبيا) بأفريقيا الجنوبية بتنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وسوف تعزز المراكز الإنمائية دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التعاون والتكامل وتسهيل التواصل وتبادل المعلومات بين شركاء التنمية من القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتوفر الخدمات الاستشارية التقنية من أجل بناء المؤسسات وإصلاح السياسات في الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية. وكذلك سوف تعقد هذه المراكز منتديات تجمع بين ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات القطاع الخاص لكي يتحاوروا بشأن مشاكل التنمية الإقليمية وفرصها المستقبلية. وسوف تتعاون المراكز دون الإقليمية، في معرض اضطلاعها بهذه الأنشطة، مع المؤسسات المعنية بالتنمية والقائمة في المناطق دون الإقليمية ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في مختلف المناطق دون الإقليمية ووكالات التنمية الثنائية التي تمارس أنشطتها في مختلف المناطق. وسيعمل كل مركز في منطقتة على تنفيذ الأنشطة المصممة خصيصا للملاءمة أوليات وأوضاع المناطق دون الإقليمية كل على حدة. وسينتج عن ذلك اعتراف أكبر بدور ومسؤولية كل مركز دون إقليمي في تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي النتائج التي سيتم تحقيقها.

الولايات التشريعية

البرنامج ١٤

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

قرار الجمعية العامة

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ٩٠/٥٣

البرنامج الفرعي ١

تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥ ١٩٧/٥٣

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ٢٣/٥٤

تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية ٢١١/٥٤

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر ٢٣٢/٥٤

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

القرار ٧٩٩ (د-٣٠) تعزيز التنمية البشرية في أفريقيا

القرار ٨٣١ (د-٣٣) التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ١٩٩٩

البرنامج الفرعي ٢

تعزيز التجارة وتعبئة التمويل لأغراض التنمية

قرارات الجمعية العامة

مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو ١٨٠/٤٨

الاقتصادي والتنمية المستدامة

الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة على البلدان النامية ١٧٢/٥٣

النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل

التنمية،

نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية	١٩٧/٥٤
التجارة الدولية والتنمية	١٩٨/٥٤
إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية	١٩٩/٥٤
العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا	٢٠٣/٥٤
الأعمال التجارية والتنمية	٢٠٤/٥٤
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢٣١/٥٤
تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا	٢٣٥/٥٤
قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	
تنمية القطاع الخاص من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا وما بعده	٧٨١ (د-٢٩)
جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف	٧٨٣ (د-٢٩)
أفريقيا والأزمات المتعلقة بالاتفاقات الدولية للسلع الأساسية	٧٨٤ (د-٢٩)
استراتيجيات تنشيط تجارة أفريقيا وإنعاشها ونموها في التسعينات وما بعدها	٧٨٦ (د-٢٩)
التنفيذ المعجل لبرنامج العمل في أقل البلدان الأفريقية نموا خلال النصف الثاني من التسعينات	٧٩٧ (د-٣٠)
تعزيز الاستثمار الخاص في أفريقيا	٧٩٨ (د-٣٠)
تنفيذ برامج عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)	٨١٤ (د-٣١)
تعبئة الموارد لأغراض التصنيع في أفريقيا	٨١٥ (د-٣١)
خطة عمل ثماني سنوات لتنمية التجارة بين البلدان الأفريقية	٨٢١ (د-٣١)
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا	٨٣٤ (د-٣٣)

البرنامج الفرعي ٣

تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا	١٠٢/٥٠
الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة	١٧١/٥١
تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١٨٣/٥٣
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢٠١/٥٤
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)	٢٠٨/٥٤
حفظ النظم الإيكولوجية الحراجية لوسط أفريقيا وتنميتها بشكل مستدام	٢١٤/٥٤
تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة	٢١٨/٥٤
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢٢٣/٥٤
تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٢٤/٥٤

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاستراتيجيات الأفريقية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١	٧٤٤ (د-٢٨)
السكان، والأسرة، والتنمية المستدامة	٧٤٨ (د-٢٨)
الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في أفريقيا	٨٠١ (د-٣٠)
المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن العلم والتكنولوجيا	٨١٧ (د-٣١)

البرنامج الفرعي ٤

تعزيز الإدارة الإنمائية

قرارات الجمعية العامة

الإدارة العامة والتنمية	١٣٦/٤٩
-------------------------	--------

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب	١١٩/٥٠
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	١٧٧/٥٣
التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	٢٢٧/٥٤

البرنامج الفرعي ٥

تسخير المعلومات لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٥/١٩٩٣
أهمية أنشطة تعدادات السكان لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	٧/١٩٩٨

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

دور رسم الخرائط والاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية في ميدان التنمية المستدامة	٧٥٨ (د-٢٨)
تعزيز تنمية شبكات المعلومات من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا	٧٦٦ (د-٢٨)
تعزيز شبكات المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في أفريقيا	٧٨٩ (د-٢٩)
بناء القدرات لأغراض التنمية الإحصائية في أفريقيا	٧٩٠ (د-٢٩)
بناء شبكات المعلومات السريعة في أفريقيا	٧٩٥ (د-٣٠)
تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي	٨١٢ (د-٣٢)

البرنامج الفرعي ٦

تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين

قرارات الجمعية العامة	
توفير مياه الشرب والمرافق الصحية	١٢٦/٥٠
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية	٩٤/٥٤

التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية	٢٢٦/٥٤
أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها	٢٣٤/٥٤
قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	
الاستراتيجية وخطة العمل لتقييم الموارد المائية، وتنميتها وإدارتها في أفريقيا	٨٠٠ (د-٣٠)
تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا	٨٠٤ (د-٣٠)
تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا	٨١٨ (د-٣١)
تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا	٨١٩ (د-٣١)
تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وترشيد أنشطة الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية والمواءمة بين تلك الأنشطة	٨٢٢ (د-٣١)
ترشيد ومواءمة المؤسسات التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٨٢٧ (د-٣٢)

البرنامج الفرعي ٧

تعزيز النهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين	١٤١/٥٤
دور المرأة في التنمية	٢١٠/٥٤

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إدماج منظور الجنسين في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	٤٣/١٩٩٨
---	---------

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منهاج العمل الأفريقي: الموقف الأفريقي المشترك من أجل النهوض بالمرأة	٨٠٢ (د-٣٠)
---	------------

- ٨٠٣ (د-٣٠) تعبئة الموارد لتنفيذ مناهج العمل الأفريقية (١٩٩٥)
- ٨٢٤ (د-٣٢) متابعة مؤتمري داكار وبيجين: تنفيذ مناهج العمل العالمية والإقليمية للنهوض بالمرأة (١٩٩٦)

البرنامج الفرعي ٨

دعم الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

قرار الجمعية العامة

- ٢٣٤/٥٤ أسباب الصراعات في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٧٧٧ (د-٢٩) تعزيز قدرة مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات
- ٨١٠ (د-٣١) تعزيز مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات
- ٨٣٠ (MFCI) إصلاح اللجان الإقليمية
- ألف - العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا (قرار الاجتماع الأول للجنة المتابعة الوزارية)